

## الجمعية تعقد الاجتماع السابع لمجلسها التنفيذي

الرياض - محمد عوض:

تم بمقر الجمعية الوطنية بالرياض انعقاد المجلس التنفيذي في نسخته الثانية يوم الأحد 12/4/1428هـ الموافق 29/4/2007م بحضور كل من الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار رئيس الجمعية ونائبه الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، والدكتور إبراهيم بن حمد القعيد والدكتور أحمد بن يحيى البهكلي والأستاذة سهيلة زين العابدين حماد . وفي مستهل الاجتماع تم استعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال والتي جاءت كالتالي:

إجازة محضر الاجتماع السابق، بجانب مناقشة توصيات لجنة المتعاونين، هذا إلى جانب النظر فيما تم بشأن الخطط الاستراتيجية للجمعية، كما تم استعراض التقرير الخاص بأنشطة الجمعية. وعلى صعيد متصل تم في هذا الاجتماع مناقشة الضوابط الخاصة بمشاركة الأعضاء الخارجية، وفي ذات السياق ناقش المجتمعون إنجازات رؤساء اللجان ومن بنوب عنهم خلال الفترة السابقة، كما تطرق المجتمعون إلى مناقشة شراء أرض للجمعية بالمنطقة الشرقية، هذا وقد تم في هذا الاجتماع تكليف الدكتور طارش الشمري عضو الجمعية المتعاون مشرفاً على فرع الجمعية بمنطقة الجوف، كما تم مناقشة الخطة الاستراتيجية المقترحة للجنة الأسرة والمقدم من الدكتورة بهجة عزي، وقد تم تأجيل مناقشة الموضوع الخاص بأرشفة القضايا المحفوظة إلى اجتماع المجلس القادم .

وعقب فاصل من النقاش حول هذه الموضوعات خلص الاجتماع إلى اتخاذ التوصيات والقرارات التالية:

تمت إجازة المحضر بعد قراءته من قبل رئيس الجمعية، وعن مناقشة توصيات لجنة التعاون فقد تعددت الآراء حول العديد من التوصيات والمقترحات المرفوعة من جانب اللجنتين، وقد اتخذت في هذا الجانب عدد من التدابير ذات الأهمية بمكان، من جانب آخر وافق المجتمعون على الاستعانة بخبير أردني يتم ترشيحه من قبل مكتب الأمم المتحدة بالرياض وذلك لدعم الخطة الاستراتيجية للجمعية، على أن يتم البدء في تنفيذ الخطة في مطلع العام 1429هـ - 2008م، وفيما يتعلق بالتقرير الخاص بنشاطات الجمعية ثمن رئيس الجمعية وأعضاء المجلس الجهود المبذولة في هذا الجانب، وعلى ذات الصعيد وافق المجتمعون على صرف نصف قيمة الانتداب في حالة تحمل الجهة مقدمة الدعوة لأعضاء الجمعية في المشاركات الخارجية. أما فيما يخص مناقشة رؤساء اللجان ونوابهم خلال الفترة الماضية فقد طلب المجتمعون مناقشتها في الاجتماع القادم للمجلس، كما طلب الأعضاء تأجيل مناقشة موضوع شراء أرض للجمعية بالمنطقة الشرقية، ومن جانب آخر وافق المجتمعون على تكليف الدكتور طارش الشمري عضو الجمعية المتعاون كمشرف على فرع الجمعية بمنطقة الجوف ابتداءً من تاريخ 1/2/1428هـ، وعن الخطة الاستراتيجية للجنة الأسرة فقد تمت إحالة هذا الأمر إلى لجنة الخطة الاستراتيجية لمناقشته وإبداء الرأي حولها.

## الدكتور الحجار: الأمر الكريم دليل على التلاحم بين القيادة والمواطنين الملك يأمر بسداد ديون الموقوفين في حقوق الخاصة والعفو عن سجناء الحق العام



السجناء المفرج عنهم

تأتي امتداداً للرعاية الكريمة منه لأبنائه المواطنين والمقيمين على أرض المملكة وفك ضائقة المعسرین.

ومن جانبه أوضح الدكتور بندر الحجار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مكرمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز «ملك الإنسانية» بالعفو عن سجناء الحق العام الموقوفين والمحكومين في جميع سجون مناطق المملكة الذين لا يشكلون خطراً على الأمن ولا تندرج قضاياهم ضمن الجرائم الكبيرة ولا يعاقب عليها بحد شرعي ولا يترتب عليها حق خاص هو مصدر لتلاحم بين القادة والمواطنين ويدل على تلمس القيادة الرشيدة لكل ما من شأنه توفير العيش الكريم للمواطنين ومساعدة من حاد عن طريق الصواب للرجوع. وبين الدكتور الحجار أن هذه المكرمة ستسهم في إنهاء كربات الآلاف من الأفراد والأسر وتنتهي معاناتهم وتعيدهم إلى حياتهم ومجتمعهم.

الرياض - واس - حقوق:

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أوامره الكريمة بالتسديد عن الموقوفين في الحقوق الخاصة ممن عليهم ديون أو ديوات وتحقق عجزهم، ولم يكن المدين مامللاً ولا متلاعباً بأموال الناس، ولم تترتب عليه الديون نتيجة جريمة ارتكبها وذلك بمناسبة زيارته اليمونة لمنطقة الحدود الشمالية ومنطقتي الجوف وتبوك. كما وجه - حفظه الله - بالعفو عن سجناء الحق العام الموقوفين والمحكومين في جميع سجون مناطق المملكة الذين لا يشكلون خطراً على الأمن، ولا تندرج قضاياهم في الجرائم الكبيرة، ولا يعاقب عنها بحد شرعي، ولا يترتب على الجريمة حق خاص، ولا يشمل هذا العفو المتهم سواً قبل الحكم أو بعده، وأكد - رعاه الله - بإعفاء المطالبين بديون لا تزيد عن خمسمائة ألف ريال عند (التسديد عنهم) بعد التأكد من بعض الشروط، وكذلك التسديد عن النساء المحكوم عليهن شرعاً بإعادة عوض الخلع أو الطلاق أو فسخ النكاح ونحو ذلك لدواع إنسانية. وأكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في تصريح صحفي بأن هذه اللفتة الإنسانية من لدن خادم الحرمين

## وفد طلابي من كلية المعلمين بجازان يزور فرع الجمعية

جازان - حقوق:

على اهتمامهم بالوقوف على حقيقة عمل الجمعية، كما قام بتقديم نبذة تعريفية عن الجمعية من حيث إنشائها وأهدافها وتعريفهم بالمؤسسين واستعراض بعض الأنشطة التي قامت بها الجمعية وأهم إنجازاتها والخطط المستقبلية في عملها الإنساني للوصول إلى خدمة أكبر شريحة ممكنة من المجتمع، هذا وأجاب الدكتور البهكلي عن جميع استفسارات الطلاب.

قام وفد من طلاب كلية المعلمين بمنطقة جازان بزيارة لفرع الجمعية بالمنطقة يوم الاثنين 4/5/1428هـ، حيث كان في استقبالهم الدكتور أحمد بن يحيى البهكلي المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة و الأستاذ إبراهيم بن عمر صعابي المدير التنفيذي بالفرع وعدد من موظفي الفرع، وقد ألقى الدكتور البهكلي كلمة رحب فيها بالوفد الزائر وشكرهم

## الدكتور الشريدة يرأس الاجتماع الرابع للجنة التعاون

الرياض - حقوق:



د. صالح الشريدة

رأس الدكتور صالح بن عبد الرحمن الشريدة اجتماع لجنة التعاون في نسختها الرابعة مساءً يوم الأحد 10/5/1428هـ الموافق 27/5/2007م، وذلك بمقر الجمعية بالرياض بعد صلاة المغرب، ولقد نوقش في الاجتماع عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

## ولنا كلمة



### التقرير ومصادقية الجمعية

صدر التقرير الأول عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة يوم الاثنين 4 جمادى الأولى 1428هـ، الموافق 21 مايو 2007م فاحتفت به الجمعية وتلقاه المجتمع بارتياح كبير وتفاعلت معه معظم الصحف، فنشرت على صفحاتها الأولى عناوين من التقرير وأفردت له مساحات مناسبة في الداخل، ثم تناولته العديد من الأعلام الرصينة والجادة بالعرض والتحليل واتفقت جميعها على أن التقرير تميز بسماوات وخصائص جعلته محل تقديرهم وإعجابهم.

من تلك السمات: أنه شفاف وموضوعي وصریح، وسلط الضوء على قضايا محورية لم تتناولها التقارير التي تصدر من خارج المملكة، وكتب بلغة منضبطة ومسؤولة، واتبع منهجية علمية في عرض المضامين واستخلاص النتائج وأن منطلقاته شرعية فقد ناقش كل حق من الحقوق انطلاقاً من مرجعية الحق في الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية التي انضمت لها المملكة والتي تخالف الشريعة الإسلامية.

أما على المستوى الدولي، فقد رحب بعض السفراء الأجانب العاملين في المملكة بالتقرير مثنين موقف الجمعية من القضايا التي تضمنتها، وفي الوقت نفسه أبدوا كثيراً من الاحترام والتقدير لحكومة المملكة العربية السعودية التي أتاحت للجمعية المناخ المناسب لكي تقوم بدورها الفعال في تعزيز حقوق الإنسان في المملكة واعتبروا صدور التقرير بهذه الصراحة والشفافية يعكس احترام الحكومة لقضايا حقوق الإنسان، وكان للجمعيات الحقوقية الدولية مواقف مماثلة. هذه المواقف الشعبية والدولية أدت إلى زيادة الثقة بالحكومة وسياساتها، وفي الوقت نفسه رفعت درجة المصادقية في الجمعية وبذلك تتمكن الجمعية من تحقيق رؤيتها ورؤية ملك الإنسانية خادم الحرمين الشريفين و المتمثلة في تحقيق مجتمع العدالة والمساواة والتسامح وسيادة القانون طبقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى نبذ الظلم والتطرف.

وفي الختام، كلمة عتاب أوجهها للعاملين في صحيفة الرياض و الجزيرة والمدينة لتجاهلهم التام للتقرير على الرغم من أهمية الحدث على المستويين المحلي والدولي، وفي الوقت نفسه أقدم شكري الخاص لبقية الصحف السعودية.

د. بندر بن محمد الحجار  
رئيس الجمعية